

Research Article

Open Access



أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على تحسين مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية

"دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية خلال فترة 2003 – 2018"

² خالد زيدان الفضلي

^{1*} أكرم عبدالله حسن

الباحث الأول* أكرم عبدالله حسن
قسم المحاسبة، جامعة أجدبيا، ليبيا.

الباحث الثاني: ² خالد زيدان الفضلي، قسم المحاسبة،
جامعة بنغازي، ليبيا.

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على تحسين مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية. وقد استندت الدراسة إلى بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) خلال الفترة الممتدة من عام 2003 إلى عام 2018، وذلك من خلال الرجوع إلى التقارير السنوية والقوائم المالية لستة مصارف تجارية تمثل عينة الدراسة. ولتحقيق أهداف البحث، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل المحتوى الكمي للبيانات المالية المجمعة، إلى جانب استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Regression Multiple) لاختبار فرضيات الدراسة وقياس طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية) والمتغير التابع (مؤشرات الأداء المالي).

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لكل من نسبة استقلالية مجلس الإدارة، والملكية الأجنبية، والملكية المؤسسية للقطاع الخاص على الأداء المالي للمصارف. في المقابل، لم يظهر أي تأثير ذي دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة، وعدد اجتماعاته، أو الملكية المؤسسية للقطاع العام. وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة التزام المصارف التجارية الليبية بتطبيق أفضل النسب المثلى لممارسات الحوكمة، بما يساهم في تعزيز الأثر الإيجابي على الأداء المالي ويضمن استدامته.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، خصائص مجلس الإدارة، هيكل الملكية، الأداء المالي، المصارف التجارية.



***Corresponding author:** ¹Akram Abdullah Hassan, E-mail addresses: AkramAbdullah@gmail.com Accounting Department, University of Ajdabiya, Libya.

Second Author: ²Khaled Z. Fadhli E-mail addresses: Khalid.Zidan@uob.edu.ly Accounting Department, Name of Organization, University of Benghazi, Libya.

Received:
Dec 2024

Accepted:
June 2025

Publish online:
June 2025

The Impact of Board of Directors Characteristics and Ownership Structure on Improving Financial Performance Indicators in Libyan Commercial Banks.

"An Applied study on Libyan Commercial Banks During the Period 2003-2018"

¹Akram Abdullah Hassan

²Khaled Z. Fadhli

Abstract: This study investigates the impact of board characteristics and ownership structure on improving financial performance indicators in Libyan commercial banks. The research employs panel data spanning the period from 2003 to 2018, drawing on annual reports and financial statements of six selected commercial banks that constitute the study sample. To fulfill the study objectives, a descriptive-analytical methodology was adopted, involving quantitative content analysis of the compiled financial data. Moreover, a multiple linear regression model was applied to test the study hypotheses and examine the relationship between the independent variables—namely, board characteristics and ownership structure—and the dependent variable, represented by financial performance indicators.

The empirical findings indicate a statistically significant relationship between financial performance and three variables: board independence, foreign ownership, and private institutional ownership. In contrast, board size, frequency of board meetings, and public institutional ownership did not exhibit any statistically significant effect. Based on these findings, the study recommends that Libyan commercial banks adopt optimal corporate governance practices that can enhance and sustain financial performance over time.

Keywords: Corporate Governance, Board Characteristics, Ownership Structure, Financial Performance, Commercial Banks.

1. المقدمة:

يُعد القطاع المصرفي من الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي في أي دولة، نظرًا لما يضطلع به من دور حيوي في تنشيط الحركة الاقتصادية ودعم التنمية من خلال تجميع المدخرات وتوظيفها في مجالات استثمارية متعددة، بما يتماشى مع السياسات الاقتصادية والمحاسبية المعتمدة. وقد أصبحت المصارف بمثابة أدوات فعالة يُعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي جعل العديد من الدول تعتبر تطور القطاع المصرفي مؤشراً على مدى تقدم اقتصادها وكفاءة أدائه. تأتي هذه الدراسة في سياق تسليط الضوء على أهمية خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية، وأثرهما في تعزيز الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي في ليبيا، وأثرهما في تعزيز الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي في ليبيا. كما تسعى إلى تحديد الشروط اللازمة لرفع كفاءة هذا القطاع الحيوي وضمان مساهمته الفاعلة والمستدامة في تحقيق التنمية الاقتصادية (الأصفر وبغي، 2019). وفي هذا الإطار، أشار زرزور (2015) إلى أن الاتجاه نحو وضع قواعد لحوكمة القطاع المصرفي نابع من الحاجة إلى تحسين أساليب الإدارة وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والشفافية، إلى جانب حماية حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذات العلاقة. وقد ساهم هذا التوجه في بروز مفهوم حوكمة الشركات كآلية رقابية تهدف إلى إحكام السيطرة على أداء الإدارة ومراقب الحسابات، وتنظيم العلاقة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ضمن إطار نظرية الوكالة (**Agency Theory**)، لضمان المساءلة المالية والإدارية وحماية المؤسسات من مخاطر الإفلاس والانهيار. وانطلاقاً من هذه التوجهات، أصدرت عدة منظمات وهيئات دولية مجموعة من المبادئ والإرشادات لتعزيز الحوكمة المؤسسية، ومنها: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**) الصادرة عام 1999 والمعدلة عام 2004، والإرشادات الخاصة بلجنة بازل للرقابة المصرفية حول تعزيز الحوكمة المؤسسية في المصارف، والتي تم تحديثها في أعوام 1999، 2005، و2006 (عبود، 2014)، بالإضافة إلى مبادئ معهد التمويل الدولي (2002)، والمعهد البرازيلي لحوكمة الشركات، والمعهد التركي، فضلاً عن لجنتي كادبوري (1992) و(**Blue Ribbon Committee** 1999) في المملكة المتحدة والولايات المتحدة على التوالي. أما على الصعيد المحلي، فقد بدأ الاهتمام الرسمي بتطبيق مبادئ الحوكمة في ليبيا منذ عامي 2007-2008، عندما شرعت اللجنة المشرفة على سوق الأوراق المالية الليبي في صياغة قواعد استرشادية لحوكمة الشركات المدرجة. كما أصدر مصرف ليبيا المركزي في 15 يوليو 2010 "دليل الحوكمة"، استناداً إلى مبادئ لجنة بازل، مع تعديلها لتناسب البيئة المحلية (كبلان، 2020). وقد تضمن قانون المصارف الليبي رقم (1) لسنة 2005 عدداً من المواد التي تدعو إلى ترسيخ مبادئ حوكمة الشركات (أبو عجيبة وعبد السلام، 2019). وتسعى هذه الجهود إلى مواءمة البيئة المصرفية الليبية مع التطورات الدولية، وضمان تطبيق أفضل الممارسات، بما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي وتقليل المخاطر، وتحقيق التوازن بين مختلف الأطراف ذات العلاقة. ومن ثم، فإن تطبيق مبادئ الحوكمة من شأنه أن يُعزز من كفاءة اتخاذ القرار، ويرفع من فاعلية الدور الرقابي لمجلس الإدارة، ويضمن الاستقلالية والشفافية في عمليات المراجعة والمساءلة، مما ينعكس إيجاباً على الأداء العام للقطاع المصرفي.

2. الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات المحلية والدولية موضوع حوكمة الشركات في القطاع المصرفي، مركزة على أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية في تحسين الأداء المالي، وقد اختلفت هذه الدراسات في منهجياتها وسياقاتها الجغرافية ومجتمعاتها البحثية، إلا أن الكثير منها اتفق في تسليط الضوء على أهمية الحوكمة كعامل مؤثر في كفاءة الأداء المالي. وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات ذات

الصلة، مع تحليل نقدي يوضح جوانب الاتفاق والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، وبيان الفجوة العلمية التي تسعى هذه الدراسة لسدها.

1.2. دراسة خليصة وعبدالناصر (2016):

هدفت إلى استقصاء أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، مع التركيز على (حجم المجلس، الخبرة المالية، تركيز الملكية، وعدد الاجتماعات). وقد تم قياس الأداء المالي باستخدام مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، عبر تحليل بيانات عشر شركات خلال الفترة 2011-2013، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد. أظهرت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي، وأوصت بتوسيع العينة واستخدام متغيرات أخرى.

2.2 هدف دراسة AlQudah et. al (2019):

استهدفت تحليل أثر خصائص مجلس الإدارة على أداء المصارف التجارية الأردنية، باستخدام متغيرات (حجم المجلس، نسبة الاستقلالية، وعدد الاجتماعات) ومؤشر العائد على الأصول كمقياس للأداء المالي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن خصائص المجلس المدروسة لها تأثير إيجابي ومهم على الأداء المالي، مؤكدة على ضرورة التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة المصرفية.

3.2 دراسة حمدان وآخرون (2016):

تناولت العلاقة بين هيكل الملكية وتكاليف الوكالة في شركات مدرجة في بورصة البحرين خلال الفترة 2002-2014، باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة. شملت متغيرات هيكل الملكية (الملكية الأجنبية، الملكية المؤسسية، ملكية مجلس الإدارة، تركيز الملكية). وخلصت الدراسة إلى أن بعض أنماط الملكية تسهم في تقليل تكاليف الوكالة، وأوصت بتوسيع تطبيق الدراسة في بيئات أخرى مثل دول مجلس التعاون الخليجي.

4.2 وأظهرت دراسة Alahdal et. al (2020):

هدفت إلى تحليل أثر هيكل الملكية على الأداء المالي في الشركات الهندية المسجلة في البورصة الوطنية خلال الفترة 2001-2016. تم اعتماد مؤشرات الملكية العائلية والأجنبية كمحددات للهيكل، بينما تم قياس الأداء باستخدام العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. استخدمت الدراسة نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، وتوصلت إلى أن للملكية العائلية والأجنبية تأثيراً جوهرياً على الأداء المالي.

5.2 تحليل ومقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية:

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أن هناك تقاطعًا واضحًا في الأبعاد النظرية والمنهجية مع الدراسة الحالية، حيث استخدمت غالبية الدراسات السابقة متغيرات مستقلة مشابهة مثل (حجم مجلس الإدارة، نسبة الاستقلالية، عدد الاجتماعات، الملكية الأجنبية، والملكية المؤسسية)، كما اعتمدت مؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمقاييس للأداء المالي، وهو ما يعكس اتساقًا مع المتغيرات المعتمدة في هذه الدراسة. كما تشابهت معظم هذه الدراسات مع الدراسة الحالية في تبني المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام أساليب تحليل إحصائي كمي (مثل تحليل الانحدار ونماذج التأثيرات الثابتة)، ما يدعم موثوقية النتائج وموضوعيتها. أما من حيث الاختلاف، فقد تميزت الدراسة الحالية بتركيزها على السياق الليبي، وهو بيئة بحثية لا تزال تعاني من نقص في الدراسات التطبيقية المتعلقة بحوكمة المصارف، لا سيما في ظل التغيرات الاقتصادية والهيكلية التي تشهدها ليبيا. كما تختلف الدراسة من حيث الفجوة الزمنية، إذ تغطي فترة زمنية طويلة (2003-2018)، بما يوفر بيانات تحليلية أكثر عمقًا واستقرارًا.

عليه تُسجل هذه الدراسة مساهمة علمية جديدة من خلال تناولها لموضوع حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية، وهو موضوع لم يُبحث بعمق في الأدبيات السابقة ضمن السياق الليبي. كما تسعى لسد الفجوة بين التوجهات النظرية والتطبيق العملي لمبادئ الحوكمة في البيئة المصرفية الليبية، من خلال تحليل أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على الأداء المالي باستخدام بيانات مقطعية زمنية وتطبيق نماذج قياسية متقدمة.

3. مشكلة الدراسة:

أدى التوسع الكبير في أنشطة الشركات وتعقيد عملياتها إلى انفصال الملكية عن الإدارة، حيث أصبح من يتولى الإدارة في كثير من الحالات ليسوا من المساهمين أنفسهم، وهو ما توضحه نظرية الوكالة، التي تُبرز العلاقة بين الأصيل (الملاك) والوكيل (الإدارة) وما ينجم عنها من مشكلات تتعلق بتعارض المصالح وسوء استخدام الموارد. وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى تطبيق نظم فعالة لحوكمة الشركات تنظم العلاقة بين الأطراف المختلفة، وتوزع الحقوق والمسؤوليات، وتُعزز من الشفافية والمساءلة (المناصير، 2013). وتُعد حوكمة الشركات من الركائز الأساسية لضمان إدارة رشيدة للشركات، لا سيما من خلال آليتين رئيسيتين: مجلس الإدارة وهيكل الملكية. فمجلس الإدارة يمثل آلية رقابية داخلية تضمن للمستثمرين الاستخدام الأمثل لموارد الشركة، ويعمل على مراقبة أداء الإدارة التنفيذية واتخاذ القرارات الاستراتيجية بالنيابة عن المساهمين (درويش، 2007). وقد أكد برودي وعبد اللطيف (2016) أن مجلس الإدارة يسهم في تحقيق التوازن بين مصلحة الشركة وحماية حقوق المستثمرين، باعتباره المسؤول الأول أمام الجمعية العمومية. ونظرًا للتجارب الدولية الناجحة في تطبيق مبادئ الحوكمة، مثل ما أظهرته دراسات خليصة وعبد الناصر (2016)، و (Alahdal et. al. (2020) ظهرت الحاجة لتقييم مدى فاعلية هذه الآليات في السياق الليبي، خاصة مع وجود إطار قانوني ناظم لحوكمة الشركات يتمثل في عدة قوانين ولوائح، من أبرزها: قانون المصارف لسنة 2005، دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الليبي (2010)، قانون النشاط التجاري (2010)، ولائحة حوكمة الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي (2007) (Ali, 2010). وبالرغم من توفر هذا الإطار القانوني، لا تزال هناك فجوة في الأدبيات المتعلقة بتقييم الأثر الفعلي لتطبيق آليات الحوكمة على

الأداء المالي للمصارف التجارية في ليبيا. من هنا تتبع أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى تحليل أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية—باعتبارهما من أبرز آليات الحوكمة—على تحسين مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية، وذلك باستخدام منهجية تحليل المحتوى وبيانات السلاسل الزمنية المقطعية. وقد تم قياس الأداء المالي من خلال مؤشري العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، في حين شملت المتغيرات المستقلة خصائص مجلس الإدارة (حجم المجلس، عدد الاجتماعات، نسبة الاستقلالية)، وهيكل الملكية (الملكية المؤسسية - ملكية عامة وخاصة، والملكية الأجنبية).

وبناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

هل يوجد أثر لخصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على تحسين مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي التساؤل الفرعيان الآتيان:

أولاً: هل يوجد أثر لخصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على العائد على الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية؟

- 1- هل يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية؟
- 2- هل يوجد أثر لعدد الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية؟
- 3- هل يوجد أثر لأعضاء غير تنفيذيين (مستقلين) في مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية؟

- 4- هل يوجد أثر لنسبة الملكية المؤسسية (العامة والخاصة) على معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية؟
- 5- هل يوجد أثر لنسبة الملكية الأجنبية على معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية؟

ثانياً: هل يوجد أثر لخصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على حقوق الملكية (ROE) في المصارف التجارية الليبية؟

- 1- هل يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة على معدل العائد على الحقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية؟
- 2- هل يوجد أثر لعدد الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة على معدل العائد على الحقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية؟

- 3- هل يوجد أثر لأعضاء غير تنفيذيين (مستقلين) في مجلس الإدارة على معدل العائد على الحقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية؟

- 4- هل يوجد أثر لنسبة الملكية المؤسسية (العامة والخاصة) على معدل العائد على الحقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية؟

- 5- هل يوجد أثر لنسبة الملكية الأجنبية على معدل العائد على الحقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية؟

4. فرضيات الدراسة

بناءً على تحديد مشكلة الدراسة وأسئلتها البحثية، تم صياغة الفرضيات على النحو التالي:

1.4 الفرضية الرئيسة الأولى (H₀-1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على العائد على الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

H₀- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية.

H₀- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة على العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية.

H₀- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة على العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية.

H₀- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الملكية المؤسسية (مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص) على العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية.

H₀- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الملكية الأجنبية على العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية.

2.4 الفرضية الرئيسة الثانية (H₀-2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف التجارية الليبية.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

H₀- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية.

H₀- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية.

H_0 - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية.

H_0 - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الملكية المؤسسية (مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص) على العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية.

H_0 - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الملكية الأجنبية على العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية.

5. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية بوصفهما من أبرز آليات حوكمة الشركات على تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1.5 دراسة أثر حجم مجلس الإدارة على تحسين مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية.

2.5 دراسة أثر عدد الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة على تحسين مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية.

3-5 دراسة أثر نسبة الأعضاء غير التنفيذيين (المستقلين) في مجلس الإدارة على تحسين مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية.

4.5 دراسة أثر نسبة الملكية المؤسسية (للقطاعين العام والخاص) على تحسين مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية.

5.5 دراسة أثر نسبة الملكية الأجنبية على تحسين مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية.

6. أهمية الدراسة.

1.6 الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في إسهامها بتعميق الفهم النظري والمفاهيمي لحوكمة الشركات، من خلال التركيز على تأثير خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على الأداء المالي. كما تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بفعالية آليات الحوكمة في القطاع المصرفي، خاصة في السياق الليبي، من خلال استعراض وتحليل المؤشرات المالية، وتقديم أدلة تدعم العلاقة بين الحوكمة والحد من تكاليف الوكالة وتحسين كفاءة الأداء.

بالإضافة إلى ذلك، تضيف الدراسة إلى المعرفة العلمية في مجال المحاسبة والمالية وتدعم البحوث السابقة، كما تمثل مرجعية للباحثين في الدراسات المستقبلية ذات الصلة.

2.6 الأهمية العملية:

تبرز الأهمية العملية للدراسة في توقيتها وموضوعها، إذ تُعالج أحد أهم التحديات التي تواجه النظام المصرفي الليبي، المتمثلة في ضعف الأداء المالي وتدني كفاءة تطبيق الحوكمة. وتسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية لصنّاع القرار والمشرعين والمراجعين الداخليين والمجالس الإدارية في المصارف، تُمكنهم من تعزيز فعالية آليات الحوكمة.

كما تسهم النتائج المتوقعة في تحسين جودة القوائم المالية، وزيادة الشفافية، وتقوية ثقة المستثمرين، بما ينعكس إيجاباً على بيئة الاستثمار، ويُسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

7- الإطار النظري

شهد العالم في العقود الأخيرة تطوراً اقتصادياً واسع النطاق، انعكس على بيئة الأعمال من خلال توسع حجم الشركات وتعقيد عملياتها. وقد أدى هذا التوسع إلى انفصال الملكية عن الإدارة، ما تسبب في نشوء علاقات وكالة متعددة داخل الكيان المؤسسي، من أبرزها العلاقة بين الملاك ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وأيضاً بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي. وقد أثبتت التجربة أن تعارض المصالح بين هذه الأطراف — لا سيما في غياب أدوات رقابة فاعلة — قد يؤدي إلى ممارسات احتيالية تضر بالأداء المالي والسمعة المؤسسية (الحايك، 2016).

وفي هذا السياق، يشير خليفة (2003) إلى أن الأصل (الملاك) يسعى إلى تحقيق أعلى مردود من الوكيل (الإدارة) مقابل أجر معقول، بينما يسعى الوكيل إلى تعظيم منفعة الشخصية من خلال تعظيم المكافآت والمزايا، ولو على حساب الأصل. هذا التباين في الأهداف يؤدي إلى ما يُعرف بـ "مشكلة الوكالة"، وتتفاقم هذه المشكلة في ظل ضعف قدرة الأصل على مراقبة أداء الوكيل أو تقييم جودة قراراته، نتيجة لعدم تكافؤ المعلومات بين الطرفين.

وقد تجسدت هذه الإشكالية في العديد من الانهيارات المالية العالمية، مثل فضيحة شركة "إنرون" عام 2001، وانهيار "ورلدكوم" في 2002، وما تبعهما من انهيار شركة "آرثر أندرسن"، إحدى كبرى شركات التدقيق حينها، بسبب إصدار تقارير مضللة لا تعكس الواقع المالي للشركات (خلف، 2012؛ صايح، 2018).

انطلاقاً من هذه الأزمات، برز مفهوم حوكمة الشركات بوصفه إطاراً تنظيمياً يسعى إلى تقليل حدة مشكلة الوكالة وتحقيق توازن بين أصحاب المصالح المختلفة، من خلال مجموعة من القواعد والإجراءات التي تضبط عمليات اتخاذ القرار، وتحسّن الإفصاح المالي والشفافية، وتحد من الفساد وسوء الإدارة (شهيد والعيسى، 2018).

ويُعد مجلس الإدارة من أبرز آليات حوكمة الشركات، لما له من دور رقابي وتشريعي في رسم السياسات الاستراتيجية ومساءلة الإدارة التنفيذية. حيث يؤكد Fama and Jensen (1983) أن وجود أعضاء مستقلين ضمن المجلس يُعد وسيلة فعالة للتقليل من مشاكل الوكالة، لا سيما في الشركات ذات الملكية الموزعة. وبهذا يصبح مجلس الإدارة بمثابة خط الدفاع الأول لحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح (زيدان، 2017).

وقد عرّف حماد (2009) مجلس الإدارة بأنه الهيئة التي تمثل المساهمين وتختار المديرين التنفيذيين، وتراقب أداؤهم، وتحدد السياسات العامة للمؤسسة. بينما يرى سعود وقاسمي (2016) أن المجلس يمثل الجهة التمثيلية لأصحاب الأموال، وهو مسؤول عن ضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتعزيز نجاح المؤسسة من خلال الرقابة والتوجيه المستمر.

من جانب آخر، يشكّل هيكل الملكية آلية فاعلة من آليات الحوكمة، إذ أن طبيعة وتوزيع الملكية بين فئات المساهمين تؤثر بشكل مباشر على توجهات الإدارة وأدائها. ويؤكد (2014) Thanatawee أن الهيكل المناسب للملكية يسهم في تقليل حريات الإدارة في استخدام التدفقات النقدية بما لا يخدم أهداف الشركة، ويعزز الرقابة ويحد من تكاليف الوكالة، مما ينعكس إيجابياً على قيمة الشركة وربحيته.

كما يشير كل من العناتي والشاهد (2016) إلى أن هيكل الملكية يعكس طبيعة الملاك ونسبة حصصهم في رأس المال، ويؤثر في شرعية الشركة وقوتها واستمراريتها. وتُعرّف دراسة (2012) Choi et. al. هيكل الملكية بأنه توزيع ملكية الأسهم بين فئات المساهمين (عائلي، فردي، مؤسسي، أجنبي، محلي)، بينما يرى شقور (2015) أن تأثيره يتباين حسب نسب الملكية ونوعها، ما يعكس تنوع السياسات المتبعة في إدارة الشركات. وتدعم الزهرة (2016) هذا الطرح بالإشارة إلى أن الهيكل المعاصر للملكية نشأ نتيجة توسع الشركات وانفصال إدارتها عن مالكيها، ما ولّد الحاجة لنظام حوكمة قوي.

من هذا المنطلق، تسعى حوكمة الشركات عبر آلياتها — ومنها خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية — إلى تقديم صورة موضوعية عن الأداء المالي للشركات، وتحقيق مبدأ الشفافية والإفصاح، وتعزيز ثقة المستثمرين والأسواق. حيث تؤكد الدراسات، مثل دراسة محمدي (2019) وبن عويدة (2013)، أن التزام الشركات بتطبيق قواعد الحوكمة ينعكس إيجابياً على جودة أدائها المالي والتشغيلي.

وفي ذات الاتجاه، يوضح خليل والعشماوي (2008) أن الحوكمة تساهم في حماية الشركات من مخاطر التصفية والانهيار، وتساعد على تعظيم القيمة السوقية للشركات وضمان بقائها واستمراريتها. كما يشير صالح والجيلاني (2016) إلى أن الأداء المالي يُعد المؤشر الأكثر أهمية لقياس كفاءة وفعالية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، وهو أداة حيوية لتحفيز القرارات الاستثمارية وتحديد مراكز الشركات في الأسواق المحلية والعالمية.

وبناء على ما سبق يتضح من الأدبيات السابقة أن تطبيق آليات حوكمة الشركات، وبشكل خاص خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية، له تأثير جوهري على الأداء المالي للشركات. إذ تساهم هذه الآليات في تقليل فجوة المعلومات بين الأطراف، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين جودة التقارير المالية، مما يؤدي إلى تعظيم قيمة الشركة وزيادة ثقة المستثمرين وتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل.

8. منهجية الدراسة.

تُعد منهجية الدراسة وتحليل بياناتها الركيزة الأساسية لإنجاز الجانب العملي من البحث، وتهدف إلى توفير الأسس العلمية التي تُمكن من اختبار فرضيات الدراسة والربط بين نتائج التحليل والإطارين النظري والتطبيقي. وعليه، تم تقسيم منهجية الدراسة على النحو التالي:

1.8 منهج الدراسة.

لتحقيق أهداف الدراسة والوقوف على تأثير خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل المحتوى (Content Analysis)، حيث يهدف المنهج الوصفي إلى تقديم وصف علمي دقيق لموضوع الدراسة، سواء من الناحية الكمية أو الكيفية. ويُعرف هذا المنهج بأنه:

"أسلوب علمي يعنى بوصف الظواهر كما هي، من خلال تحديد خصائصها وتشخيص أبعادها، إما بصورة كيفية توضح السمات النوعية، أو بصورة كمية تحدد حجم الظاهرة ودرجة ارتباطها بمتغيرات أخرى، سواء في فترة زمنية محددة أو عبر فترات متعددة" (دويدري، 2000، ص: 183).

كما تم الاعتماد على تحليل المحتوى كوسيلة رئيسة لتحويل البيانات الوصفية المستمدة من الوثائق والتقارير المالية إلى بيانات كمية قابلة للمعالجة الإحصائية. ويُعد هذا الأسلوب مناسباً لطبيعة الدراسة، لكونه يجمع بين الخصائص النوعية والكمية لمحتوى البيانات (بالقاسم، 2017).

ومن حيث المنطق العلمي، فقد تبنت الدراسة المنهج الاستنتاجي (Deductive Approach) الذي يقوم على الانطلاق من قواعد عامة أو نظريات معروفة إلى استنتاجات خاصة. ويُستخدم هذا المنهج لاستقراء نتائج محددة من فرضيات مستمدة من الأدبيات العلمية والنظرية، وهو ما يتناسب مع طبيعة هذه الدراسة التي تستند إلى أطر مفاهيمية راسخة في مجال حوكمة الشركات (الفضلي والدوعاجي، 2020، ص: 28).

2.8 مجتمع وعينة الدراسة.

تمثل مجتمع الدراسة في جميع المصارف التجارية الليبية وعددها (18) مصرفاً تجارياً. وقد اقتصر عينة الدراسة على (6) مصارف فقط، تم اختيارها بناءً على من تتوافر فيه البيانات المالية اللازمة لإجراء التحليل الإحصائي. وتشمل العينة المصارف التالية:

(مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، المصرف التجاري الوطني، مصرف التجارة والتنمية، مصرف السراي للتجارة والاستثمار). وبذلك تشكل العينة ما نسبته 33.33% من إجمالي المجتمع الأصلي، وهو ما يُعد نسبة مقبولة لأغراض التعميم الإحصائي. وتم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية لتلك المصارف خلال فترة تمتد لـ 16 سنة (من 2003 إلى 2018)، مما يعزز من قوة التحليل والاستنتاج. وإن مبررات اختيار المجتمع من المصارف التجارية ترجع إلى أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الليبي كما يحظى هذا القطاع بالمرتبة الأولى بسوق المال الليبي.

3.8 مصادر البيانات.

تم الاعتماد على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات:

أولاً: المصادر الأولية: تمثلت في التقارير والقوائم المالية السنوية الصادرة عن المصارف التجارية الليبية عينة الدراسة، بالإضافة إلى البيانات المنشورة من قبل مصرف ليبيا المركزي، والمعلومات المتاحة على المواقع الرسمية للمصارف عبر شبكة الإنترنت. وقد تم إدخال البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإصدار 23.

ثانياً: المصادر الثانوية: شملت الكتب والمراجع العلمية، والرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه)، والمقالات العلمية المنشورة في الدوريات المحكمة، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات المنظمة للقطاع المصرفي، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الحوكمة والأداء المالي.

4.8 أسلوب تحليل البيانات.

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS-23، وذلك وفق الأساليب التالية:

1- الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics):

استخدم لتحديد الخصائص العامة لمتغيرات الدراسة، مثل: المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأقصى وأدنى القيم، وذلك بهدف تقديم صورة مبدئية عن توزيع البيانات.

2- تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression):

تم استخدامه لاختبار مدى تأثير المتغيرات المستقلة (خصائص مجلس الإدارة، وهيكل الملكية) على المتغيرات التابعة (مؤشرات الأداء المالي: ROA و ROE)، وللتحقق من الفرضيات عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

كما اعتمدت الدراسة مجددًا في هذه المرحلة على المنهج الاستنتاجي من أجل تفسير النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.

9. التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة:

أ- الإحصاء الوصفي لخصائص مجلس الإدارة وعلاقتها بالأداء المالي.

تم استخدام الإحصاء الوصفي لتحليل خصائص مجلس الإدارة لدى المصارف التجارية الليبية، ومدى التزامها بتعليمات الحوكمة، وكذلك لقياس الأداء المالي من خلال مؤشر العائد على الأصول (ROA). وقد أسفرت نتائج التحليل الوصفي عن الآتي:

جداول رقم (1)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أعلى قيمة	أقل قيمة	نوع المتغير	اسم المتغير
0.235	7.76	8.17	7.33	مستقل	حجم مجلس الإدارة
0.034	0.94	1	0.89	مستقل	نسبة استقلال مجلس الإدارة
1.715	5.76	7.67	1.67	مستقل	اجتماعات مجلس الإدارة
0.0036	0.004	0.008	-0.004	تابع	معدل العائد على الأصول
0.048	0.08	0.15	0	تابع	معدل العائد على حقوق الملكية

عدد المشاهدات = 96

يوضح الجدول السابق رقم (1) ما يلي:

بلغ المتوسط الحسابي لعدد أعضاء مجلس الإدارة (7.76) عضوًا، وهو ما يعادل تقريبًا ثمانية أعضاء، بينما تراوحت القيم بين 7 كحد أدنى و8 كحد أقصى. وتشير هذه النتائج إلى أن المصارف التجارية الليبية ملتزمة بالحدود التي نصت عليها تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، والتي تحدد عدد الأعضاء بين 5 أعضاء كحد أدنى و7 أعضاء كحد أقصى، مع ملاحظة أن بعض المصارف قد تتجاوز هذا الحد ضمن مبررات تنظيمية داخلية. في حين بلغ المتوسط الحسابي لنسبة الأعضاء المستقلين في مجالس الإدارة (0.94)، بقيم تراوحت بين 0.89 و1، مما يدل على أن غالبية المصارف التجارية تلتزم بشرط وجود ما لا يقل عن ثلث الأعضاء من المستقلين، وذلك انسجامًا مع متطلبات الحوكمة في القطاع المصرفي الليبي. كما أظهرت البيانات أن المتوسط الحسابي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة في السنة بلغ (6) اجتماعات، بينما تراوحت القيم بين اجتماعين كحد أدنى وثمانية اجتماعات كحد أقصى. وبذلك، يتضح أن أغلب المصارف المشمولة بالدراسة تلتزم بتعليمات الحوكمة، والتي تنص على ضرورة عقد ما لا يقل عن ست اجتماعات سنويًا، بمعدل اجتماع واحد على الأقل كل شهرين. وقد كشفت النتائج أن المتوسط الحسابي للعائد على الأصول خلال فترة الدراسة بلغ (0.004)، بقيم تراوحت ما بين (-0.004) كحد أدنى و(0.008) كحد أقصى. كما بلغ الانحراف المعياري (0.0036)، وهو ما يشير إلى تقارب مستويات الأداء المالي بين المصارف، مع تحقيق بعضها معدلات عائد موجبة أعلى نسبيًا، فيما سجل البعض الآخر أداءً سالبًا طفيفًا خلال بعض السنوات.

عليه تُظهر نتائج التحليل الوصفي التزام المصارف التجارية الليبية بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بحجم مجلس الإدارة، واستقلالية أعضائه، وعدد الاجتماعات الدورية، كما تعكس استقراراً نسبياً في مؤشرات الأداء المالي، مما قد يُشير إلى وجود ارتباط محتمل بين خصائص الحوكمة الجيدة وتحسن الأداء المالي، وهو ما سيتم التحقق منه لاحقاً من خلال تحليل الانحدار واختبار الفرضيات الإحصائية.

10. نماذج الدراسة.

أثر خصائص مجلس الادارة على الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية.

-النموذج الأول - أثر خصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA).

تم تصميم هذا النموذج لقياس مدى تأثير خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، باستخدام مؤشر العائد على الأصول (ROA) كمقياس للأداء.

الفرضية الرئيسية الأولى (Ho1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية.

جداول رقم (2) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر خصائص مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية.

اسم المتغير	معامل الانحدار B	قوة التأثير BETA	قيمة T-VALUE	مستوى الدلالة SIG
ثابت	-0.049		-1.496	0.160
حجم مجلس الإدارة	0.000	-0.034	-0.172	0.866
نسبة استقلال مجلس الإدارة	0.058	0.676	2.342	0.037
اجتماعات مجلس الإدارة	0.000	0.104	0.366	0.721
R	0.762			
R Square	0.581			
F	5.541			
Sig	0.013			

• ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في جدول السابق رقم (2) إلى ما يلي:

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج ككل بلغ ($\text{Sig} = 0.013$)، وهو أقل من الحد المسموح به (0.05)، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة. حيث يشير ذلك إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية. وبلغ معامل الارتباط ($R = 0.762$)، مما يعكس وجود علاقة ارتباط متوسطة القوة بين المتغيرات المستقلة (خصائص مجلس الإدارة) والمتغير التابع (ROA). بينما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.581$)، ما يدل على أن خصائص مجلس الإدارة تفسر نحو 58.1% من التغير في ROA ، في حين أن 41.9% من التغيرات تعزى إلى متغيرات أخرى لم يتم تضمينها في النموذج.

- الفرضيات الفرعية المرتبطة بالنموذج الأول:

الفرضية 1-1: Ho1 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية.

أظهرت النتائج أن مستوى الدلالة بلغ ($\text{Sig} = 0.866$)، وهي أعلى من (0.05)، ما يستوجب قبول الفرضية العدمية. يرى الباحثان أن حجم مجلس الإدارة يُقاس بفاعلية الأعضاء وليس بعددهم، إذ إن أداء مجلس صغير فعال قد يفوق أداء مجلس أكبر عددًا. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة: (Shan & Gong (2017) ودراسة محمد (2021) ودراسة الخليفة (2016)،

الفرضية 2-1: Ho1 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية.

أظهرت النتائج أن مستوى الدلالة بلغ ($\text{Sig} = 0.037$)، وهو أقل من (0.05)، ما يستوجب رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة. مما يشير ذلك إلى وجود أثر معنوي لاستقلالية أعضاء المجلس على ROA ، ويُعزى ذلك - حسب الباحثين - إلى أن الأعضاء المستقلين يمتلكون الكفاءة والمعرفة الكافية للمساهمة في تحسين الأداء المالي. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسات: الزعبي (2016) ودراسة الطراونة (2019) ودراسة محمد (2021)، وتوصيات دليل الحوكمة المصرفية الليبية. وتختلف مع دراسة: السرطاوي (2015) ودراسة (Shan & Gong (2017) ودراسة (Fadzilah (2017)، ويُرجع الباحثان هذا التباين إلى اختلاف طبيعة مجتمع الدراسة والفترة الزمنية للتحليل.

الفرضية 3-1: Ho1 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاجتماعات مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية.

أظهرت النتائج أن مستوى الدلالة بلغ ($\text{Sig} = 0.721$)، وهو أعلى من (0.05)، ما يعني قبول الفرضية العدمية. مما يفسر الباحثان هذه النتيجة بأن كثرة الاجتماعات لا تُعد مؤشرًا كافيًا لتحسين الأداء المالي، إذ يُقاس الأثر بجودة وفاعلية الاجتماعات وليس بتكرارها.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة: الخليفة (2016) ودراسة اغنيم (2019) ودراسة محمد (2021). وتختلف مع دراسة الزعبي (2016)، ويُعزى هذا التباين إلى اختلاف طبيعة مجتمع الدراسة والبيئة المؤسسية.

- النموذج الثاني - أثر خصائص مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية (ROE).

يهدف النموذج الثاني إلى قياس أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE).

الفرضية الرئيسية الثانية (Ho2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف التجارية الليبية.

جداول رقم (3) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر خصائص مجلس الإدارة على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية.

اسم المتغير	معامل الانحدار B	قوة التأثير BETA	قيمة T-VALUE	مستوى الدلالة SIG
ثابت	-1.168		-2.264	0.043
حجم مجلس الإدارة	0.037	0.182	0.946	0.363
نسبة استقلال مجلس الإدارة	1.014	0.728	2.556	0.025
اجتماعات مجلس الإدارة	0.002	0.063	0.222	0.828
R	0.769			
R Square	0.592			
F	5.806			
Sig	0.011			

• ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في جدول السابق رقم (3) إلى ما يلي:

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن مستوى الدلالة للنموذج بلغ ($\text{Sig} = 0.011$)، وهو أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يستوجب رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أن خصائص مجلس الإدارة تؤثر بشكل معنوي على العائد على حقوق الملكية. بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.769$)، وهو ما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية نسبياً بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.592$)، ما يعني أن خصائص مجلس الإدارة تفسر حوالي 59.2% من التغير في العائد على حقوق الملكية (ROE)، في حين يُعزى ما تبقى إلى متغيرات أخرى لم يتناولها هذا النموذج.

-الفرضيات الفرعية المرتبطة بالنموذج الثاني:

الفرضية Ho2-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف التجارية الليبية.

أظهرت نتائج التحليل أن مستوى الدلالة بلغ ($\text{Sig} = 0.363$)، وهو أعلى من 0.05، مما يؤدي إلى قبول الفرضية العدمية. ويرى الباحثان أن حجم مجلس الإدارة لا يرتبط بشكل مباشر بالأداء المالي، بل تتحدد فعالية المجلس بمدى كفاءة أعضائه وفاعليتهم، لا بعددهم فقط. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة: خليصة (2016) ودراسة (Shan & Gong 2017)، ودراسة محمد (2021)، بينما تخالف دراسة السرطاوي (2015)، ويُعزى هذا التباين إلى اختلاف البيانات البحثية وفترات الدراسة.

الفرضية Ho2-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف التجارية الليبية.

بلغت قيمة الدلالة الإحصائية ($\text{Sig} = 0.025$)، وهي أقل من 0.05، ما يستوجب رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة. مما يشير ذلك إلى أن استقلالية الأعضاء لها تأثير معنوي إيجابي على الأداء المالي، ويُحتمل أن يعود ذلك إلى الموضوعية والرقابة التي يضيفها الأعضاء المستقلون على قرارات المجلس. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة: السرطاوي (2015) ودراسة Shan & Gong (2017) ودراسة (Fadzilah 2017)، وتختلف مع دراسة الزعبي (2016) ودراسة الطراونة (2019) ودراسة محمد (2021)، ويُرجح الباحثان ذلك لاختلاف سياقات الدراسات ومجتمعاتها البحثية.

الفرضية Ho2-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاجتماعات مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف التجارية الليبية.

أظهرت النتائج أن قيمة الدلالة ($\text{Sig} = 0.828$)، وهي أعلى من 0.05، ما يعني قبول الفرضية العدمية. يفسر الباحثان ذلك بأن كثرة الاجتماعات لا تعني بالضرورة تحسين الأداء المالي، إذ إن الأثر الإيجابي يعتمد على محتوى ونتائج هذه الاجتماعات وليس

عددها. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة: خليصة (2016) ودراسة اغنيم (2019) ودراسة محمد (2021)، بينما تخالف دراسة الزعبي (2016)، ويرجع السبب إلى اختلاف الظروف المحيطة ومجتمع الدراسة.

ب- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة لهيكل الملكية على الاداء المالي.

جداول رقم (4)

اسم المتغير	نوع المتغير	اقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الملكية الأجنبية	مستقل	0.001	0.300	0.119	0.105
مساهمة القطاع الخاص	مستقل	0.047	0.186	0.117	0.072
مساهمة القطاع العام	مستقل	0.619	0.953	0.738	0.134
معدل العائد على الأصول	تابع	-0.004	0.008	0.00393	0.00362
معدل العائد على حقوق الملكية	تابع	0.00	0.15	0.080	0.0478

عدد المشاهدات = 96

يوضح الجدول السابق رقم (4) ما يلي:

الملكية الأجنبية: بلغ المتوسط الحسابي (0.119)، وتتراوح بين (0.001) و(0.300)، ما يشير إلى التزام المصارف التجارية الليبية بتعليمات الحوكمة المتعلقة بالحدود القصوى للملكية الأجنبية كما ورد في دليل الحوكمة. مساهمة القطاع الخاص: بمتوسط حسابي (0.117)، وأدنى قيمة (0.047) وأعلى (0.186)، مما يعكس التزاماً مقبولاً بتوجيهات الحوكمة فيما يخص مشاركة القطاع الخاص في رأس المال. مساهمة القطاع العام: بلغ المتوسط (0.738)، وتراوح القيم بين (0.619) و(0.953)، ما يدل على أن ملكية الدولة لا تزال مهيمنة في المصارف التجارية، ضمن حدود تعليمات الحوكمة المعتمدة. بلغ المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول (ROA) نحو (0.00393)، بأدنى قيمة سالبة (-0.004) وأعلى قيمة موجبة (0.008). كما بلغ الانحراف المعياري (0.00362)، وهو ما يدل على تقارب نسبي في أداء المصارف من حيث ROA خلال فترة الدراسة، مع ملاحظة أن الأداء العام كان جيداً نسبياً في هذا المؤشر.

أثر هيكل الملكية على الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية.

- النموذج الأول - أثر هيكل الملكية على العائد على الأصول (ROA).

الفرضية الرئيسية الأولى (Ho1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية على معدل العائد على الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية.

جداول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر هيكل الملكية على معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية.

اسم المتغير	معامل الانحدار B	قوة التأثير BETA	قيمة T-VALUE	مستوى الدلالة SIG
ثابت	0.003		4.296	0.001
الملكية الأجنبية	0.001	0.412	2.165	0.051
مساهمة القطاع الخاص	-0.002	-0.902	-5.016	0.001
مساهمة القطاع العام	0.001	0.296	1.724	0.110
R	0.830			
R Square	0.689			
F	8.846			
Sig	0.002			

ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في جدول السابق رقم (5) إلى ما يلي:

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن مستوى الدلالة للنموذج بلغ (Sig = 0.002)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يستوجب رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة. يشير ذلك إلى أن هيكل الملكية يؤثر تأثيراً ذا دلالة إحصائية على معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية. بلغ معامل الارتباط ($R = 0.830$)، مما يعكس وجود ارتباط قوي نسبياً بين المتغيرات المستقلة (هيكل الملكية) والمتغير التابع (ROA). كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.689$)، مما يدل على أن هيكل الملكية يفسر حوالي 68.9% من التغير في ROA، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى خارج النموذج.

- الفرضيات الفرعية للنموذج الأول:

Ho1-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للملكية الأجنبية على العائد على الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية.

بلغ مستوى الدلالة (Sig = 0.051)، وهو يساوي الحد الفاصل المقبول (0.05)، وبناءً عليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة. يُستنتج أن للملكية الأجنبية تأثيراً ذا دلالة إحصائية على ROA في المصارف التجارية الليبية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة: مسمح (2018) ودراسة (Alahdal et. al. (2020) بينما تختلف مع دراسة Mishra & Phung (2016)، ويُعزى الاختلاف إلى الفروقات في بيئة الدراسة والزمن.

Ho1-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمساهمة القطاع الخاص على العائد على الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية.

أظهرت النتائج أن ($\text{Sig} = 0.001$) وهي أقل من 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة. يشير ذلك إلى أن مساهمة القطاع الخاص تؤثر بشكل معنوي على ROA. حيث تتفق هذه النتيجة مع: دراسة مسمح (2018) ودراسة Fazlazadeh et. al. (2011) و دراسة Rashid (2020).

Ho1-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمساهمة القطاع العام على العائد على الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية.

بلغ مستوى الدلالة ($\text{Sig} = 0.110$)، وهو أعلى من 0.05، ما يؤدي إلى قبول الفرضية العدمية. تُظهر النتائج أن مساهمة القطاع العام لا تؤثر بشكل معنوي على ROA. تتفق هذه النتيجة مع: دراسة مسمح (2018) ودراسة Fazlazadeh et. al. (2011) و دراسة Rashid (2020).

ثانيًا: النموذج الثاني – أثر هيكل الملكية على العائد على حقوق الملكية (ROE).

الفرضية الرئيسية الثانية (Ho2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية على العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف التجارية الليبية.

جداول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر هيكل الملكية على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية.

اسم المتغير	معامل الانحدار B	قوة التأثير BETA	قيمة T-VALUE	مستوى الدلالة SIG
ثابت	0.059		5.260	0.000
الملكية الأجنبية	-0.026	0.523	2.355	0.036
مساهمة القطاع الخاص	-0.036	-0.828	-3.939	0.002
مساهمة القطاع العام	0.010	0.236	1.176	0.263
R	0.758			
R Square	0.575			
F	5.402			
Sig	0.014			

ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في جدول السابق رقم (6) إلى ما يلي:

أظهرت نتائج التحليل أن مستوى الدلالة للنموذج بلغ ($\text{Sig} = 0.002$)، مما يتطلب رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة، ويُشير ذلك إلى وجود أثر معنوي لهيكل الملكية على ROE. كما بلغ معامل الارتباط ($R = 0.830$)، وهو مؤشر على قوة العلاقة بين المتغيرات. وبلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.689$)، أي أن هيكل الملكية يفسر 68.9% من التغير في ROE، مما يدل على كفاءة النموذج في تفسير المتغير التابع.

-الفرضيات الفرعية للنموذج الثاني:

1-2Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للملكية الأجنبية على العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف التجارية الليبية.

مستوى الدلالة ($\text{Sig} = 0.051$)، وبذلك يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول البديلة. أي أن الملكية الأجنبية تؤثر بشكل معنوي على ROE، وهذه النتيجة تتفق مع: دراسة مسموح (2018) ودراسة (Alahdal et. al. (2020)، وتخالف دراسة Mishra & Phung (2016).

2-2Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمساهمة القطاع الخاص على العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف التجارية الليبية.

($\text{Sig} = 0.001$)، وهي أقل من 0.05، ما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة. تؤكد النتائج أن مساهمة القطاع الخاص تؤثر بشكل معنوي على ROE. وتتماشى هذه النتيجة مع: دراسة مسموح (2018) ودراسة (Fazlazzadeh et al. (2011) ودراسة Rashid (2020).

3-2Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمساهمة القطاع العام على العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف التجارية الليبية.

مستوى الدلالة بلغ ($\text{Sig} = 0.110$)، وهو أعلى من 0.05، مما يستوجب قبول الفرضية العدمية. تفيد النتيجة بعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمساهمة القطاع العام على ROE. تتوافق هذه النتيجة مع: دراسة مسموح (2018) ودراسة Fazlazzadeh et. al. (2011) ودراسة Rashid (2020).

11. نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي لخصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية، عند قياسه بكل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) ويُعزى هذا التأثير إلى الدور المحوري الذي يلعبه مجلس الإدارة في تعظيم ثروة المالك والحفاظ عليها، من خلال ضمان تحقيق الأرباح واستدامة الأداء التشغيلي. وقد توافقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات سابقة، مثل: السرطاوي (2015) ودراسة طريف (2017) ودراسة مسموح (2018) ودراسة Suma (2016) ودراسة محمد (2021) ودراسة (Phung and Mishra 2016).

- 1- أظهرت الدراسة أن تأثير خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي يكون أكثر بروزاً عند قياس الأداء باستخدام العائد على حقوق الملكية مقارنة بالعائد على الأصول، مما يعكس حساسية هذا المؤشر لهيكل الحوكمة وممارساته.
- 2- كما بينت نتائج التحليل أن غالبية المصارف التجارية الليبية تعتمد مجالس إدارة يقترب عدد أعضائها من الحد الأقصى المنصوص عليه في دليل الحوكمة الصادر عن المصرف المركزي الليبي (انظر جدول رقم 1).
- 3- كما كشفت النتائج أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة السنوية في معظم المصارف كان كافياً لأداء مهامه بكفاءة، بما يسمح له بمتابعة المستجدات واتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها تعزيز كفاءة العمليات وتحقيق أهداف المصرف (انظر جدول رقم 1).
- 4- تبين أن نسبة الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين) في مجالس الإدارة منخفضة، حيث تكتفي معظم المصارف بالحد الأدنى المطلوب حسب دليل الحوكمة، مما قد يؤثر على التوازن الرقابي داخل المجلس (انظر جدول رقم 1).
- 5- أظهرت النتائج أن تركّز الملكية المؤسسية (سواء عامة أو خاصة) يمثل سمة غالبية في المصارف التجارية الليبية، خاصة تلك التي يمتلك فيها المساهمون 5% فأكثر. وقد ثبت أن لهذه الفئة تأثيراً معنوياً واضحاً على الأداء المالي للمصارف، مما يشير إلى أهمية تشجيع هذا النوع من الملكية لتحسين الكفاءة المالية (انظر جدول رقم 4).
- 6- تشير النتائج إلى اهتمام ملحوظ لدى المصارف التجارية الليبية بتطبيق مبادئ الحوكمة المرتبطة بخصائص مجلس الإدارة، إلا أن درجة الالتزام تختلف من مصرف إلى آخر، وهو ما يعكس تبايناً في الممارسات التطبيقية (انظر جدول رقم 1).
- 7- من جهة أخرى، لم تُظهر بعض المتغيرات تأثيراً ذا دلالة إحصائية على الأداء المالي، ومنها: حجم مجلس الإدارة، عدد الاجتماعات، ونسبة الملكية المؤسسية للقطاع العام.
- 8- أما فيما يتعلق بالأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، لوحظ تدنٍ ملحوظ في مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة، حيث لم تكن هذه العوائد كافية لتغطية المخاطر التشغيلية التي تواجهها المصارف. ويُعزى هذا الأداء الضعيف إلى التحديات الاقتصادية التي شهدتها الدولة الليبية خلال تلك الفترة، والتي أدت إلى تعثر كبير في سداد القروض وتراجع النشاط المالي (انظر جدول رقم 1 وجدول رقم 4).

12. توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وبعد اختبار الفرضيات البحثية وتحليلها، يوصي الباحثان بمجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز فاعلية الحوكمة وتحسين الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية، وهي على النحو الآتي:

- 1- تعزيز الوعي بأهمية الحوكمة حيث يوصى الباحثان بزيادة الاهتمام بتعزيز ثقافة الحوكمة لدى كبار المساهمين وأعضاء مجالس الإدارة، وذلك من خلال تنظيم الندوات والدورات التدريبية، واستثمار التوصيات الصادرة عن المؤتمرات العلمية ذات الصلة. ويهدف ذلك إلى تسليط الضوء على أهمية الحوكمة ودورها المحوري في دعم آلياتها وضمان استدامة تأثيرها الإيجابي على الأداء المالي للمصارف.
- 2- تحسين جودة ودقة بيانات مجلس الإدارة من خلال ضرورة تبني سياسات وإجراءات واضحة وفعالة لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بخصائص مجالس الإدارة، بما يُمكن من اختيار الأعضاء على أسس مهنية سليمة، ويُعزز من جودة القرارات المرتبطة بالحكم المؤسسي، نظرًا لتأثير هذه الخصائص بشكل مباشر على الأداء المالي.
- 3- تشجيع أعضاء مجلس الإدارة على الحصول على شهادات مهنية إذ ينبغي العمل على تحفيز أعضاء مجالس الإدارة للحصول على شهادات مهنية متخصصة في مجال الحوكمة والإدارة المؤسسية، لما لذلك من تأثير إيجابي على رفع كفاءتهم وتعزيز دورهم في تحسين الأداء المالي، خاصة عند قياسه بالعائد على الأصول وحقوق الملكية.
- 4- استقطاب ذوي الخبرة في عضوية المجالس وذلك من خلال التوصية بجذب الأعضاء الذين يمتلكون عضويات سابقة أو حالية في مجالس إدارة أخرى، نظرًا لما يوفره من خبرات متراكمة ومهارات قيادية تسهم في تحسين أداء المصرف من خلال الممارسات الفعالة والقرارات المبنية على تجارب متنوعة.
- 5- زيادة تمثيل الأعضاء المستقلين في المجالس ينبغي ألا تقتصر المصارف على الحد الأدنى المطلوب قانونًا من الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين)، بل يتوجب تعزيز تمثيلهم داخل المجالس، نظرًا لما يوفره وجودهم من رقابة مستقلة ودور فاعل في دعم الحوكمة الرشيدة وتحقيق التوازن في اتخاذ القرارات.
- 6- تشجيع الاستثمار الأجنبي وتعزيز دوره توصي الدراسة بتعزيز تواجد المستثمرين الأجانب في القطاع المصرفي الليبي، لما يمتلكونه من خبرات واسعة وسلوك رقابي فعال، الأمر الذي يسهم في تحسين جودة التقارير المالية، وتقليص فجوة المعلومات، وخفض تكاليف الوكالة. كما أن الملكية الأجنبية، خصوصًا في الدول النامية، تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز الأداء المالي، فضلًا عن كونها محفزًا للمنافسة داخل الجهاز المصرفي، وهو ما ينعكس إيجابيًا على كفاءة السوق.
- 7- تفعيل دور مصرف ليبيا المركزي وتعزيز الرقابة المؤسسية توصي الدراسة بضرورة قيام مصرف ليبيا المركزي بدور أكثر فاعلية في تعزيز وعي المصارف التجارية بأهمية الحوكمة ودورها في التنمية الاقتصادية، مع التأكيد على إلزام تلك المصارف بتطبيق أفضل الممارسات في هذا المجال. كما يُوصى بتدخل الجهات الرقابية والتشريعية، وعلى رأسها الدولة ومصرف ليبيا المركزي، لسن قوانين وتشريعات تُلزم المؤسسات المالية بتطبيق معايير الحوكمة، مع فرض عقوبات على المخالفين لضمان الامتثال الكامل لأحكام الحوكمة المؤسسية.

قائمة المراجع

1. حماد، طارق عبد العال (2009). "حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية"الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
2. خليل، عطا الله وارد والعشماوي، ومحمد عبد الفتاح (2008). "الحوكمة المؤسسية" مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر: 21.
3. دويدري، رجا وحيد (2000). "البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العملية" دار الفكر، دمشق، سورية.
4. كبلان، معتز عبد الحميد (2020). "دراسات متقدمة في المحاسبة، نظرية المحاسبة بين التنظير والتطبيق"(ط1) دار البيان للنشر والتوزيع والإعلان،بنغازي،ليبيا.
5. الألمعي، على فابح المزاح (2018). "أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية". دراسة تطبيقية مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية المركز القومي للبحوث، غزة، 2 (14): 1- 32.
6. الناصر، خالص حسن يوسف والنعمي، عبد الواحد غازي محمد (2012). "دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان العراق". مجلة جامعة نوروز، دهوك، العراق، (1): 6-7.
7. أبو عجيلة، عماد محمد وعبد السلام، نورية (2019). "مدى توافق القوانين والتشريعات الليبية مع مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية". مجلة جامعة الزاوية المستودع الرقمي لجامعة الزاوية، ليبيا 5 (21): 49- 90.
8. أبو عواد، بهاء صبحي عبد اللطيف والكبيجي، مجدي وائل (2014). "أثر الحوكمة المؤسسية في الأداء المالي للبنوك التجارية الفلسطينية". دراسة تطبيقية، المجلة العربية للعلوم الإدارية جامعة الكويت، 21 (3): 521 - 556.
9. برودي، مفروم ومصطفي، عبد اللطيف (2016). "أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على الأداء المالي للشركة". دراسة تجريبية على الشركات المشكلة لمؤشر كاك 40 من 2010 إلى 2014، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، كلية الاقتصاد والتجارة جامعة غرداية، الجزائر 9 (2): 690- 721.
10. حمدان، علام محمد موسى والسريع، عادل محمد يسلم وعناسوة، محمد سلامة مكازي (2016). "هيكل الملكية في الشركات المدرجة في بورصة البحرين ودوره في تخفيض تكاليف الوكالة". مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، كلية العلوم المالية والمحاسبية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 24 (4): 82 - 98.

11. خليصة، مجيلي وعبد الناصر، رواحي (2016). "أثر الدور الحوكمي مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات ذات الأسهم الجزائرية". دراسة تطبيقية، مجلة المعارف العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة سطيف، الجزائر، 11 (21) 426 - 447.
12. خليفة، محمد عبد العزيز محمد (2003). "إطار مقترح لتفسير سلوك الوحدات الاقتصادية في التأثير على القوائم المالية". دراسة ميدانية، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، مصر، 7 (2): 123-221.
13. زغبة، طلال وعريوة، محاد (2021). "أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية". دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، قسم المحاسبة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 8 (1): 365 - 383.
14. شهيد، رزان حسين والعيسى، ضحى محمد (2018). "أثر حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية)". دراسة تطبيقية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإنسانية والاجتماعية، القدس، فلسطين، 2 (44): 265 - 277.
15. غفيفي، هلال عبد الفتاح السيد وفودة، السيد أحمد محمود (2022). "أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في شركات القطاع العام والخاص". دراسة اختباريه، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 3 (44): 255 - 303.
16. ربيع، خلف صالح والعيسوي، عادل منصور فاضل (2016). "أثر تطبيق حوكمة الشركات على كفاءة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية". دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العراق، 2016 (47): 51 - 80.
17. زيدان، عمرو علاء الدين (2017). "العوامل المؤثرة في خصائص مجلس الإدارة في الشركات العائلية المساهمة المصرية". المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، 24 (2): 175 - 210.
18. الشاهد، ريم محمود والعناتي، رضوان محمود (2017). "أثر هيكل الملكية وخصائص الشركات على جودة الأرباح". (دراسة اختبارية على قطاع التأمين الأردني)، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، جامعة الزرقاء-الأردن، 17 (1): 15-30.
19. صالح، أشرف حسني والجيلاني، الشريف (2016). "أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) على العائد على حقوق المساهمين (ROE)". لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة، مجلة العلوم الاقتصادية، الأردن، 17 (1): 39-49.

20. السرتاوي، عبد المطلب (2015). "اثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي". المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، المجلد 11(3): 705-725.
21. أبو زيد، سميرة محمد علام محمد (2013). "أثر هيكل الملكية على أداء الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية". المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، (2): 980-1015.
22. الأصفر، يوسف فرج وبغي، طارق سليمان (2019). "تحرير القطاع المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للمصارف في دعم النمو الاقتصادي". (دراسة تطبيقية)، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، القطاعات وإشكاليات التنمية في الدول النامية. (ليبيا أنموذجا). جامعة مراقب، الخمس، ليبيا.
23. عبود، سالم محمد (2014). "حوكمة المصارف واليات تطبيقها". المؤتمر العلمي الخامس، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، سوريا، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس 2014، العراق. ص ص 335 - 360.
24. الحايك، نهى أحمد (2016). "أثر تطبيق حوكمة الشركات على تحسين الأداء في المؤسسات". (دراسة حالة المديرية العامة للجمارك السورية)، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية، سوريا.
25. صايح، جوديت جميل خليل (2018). "أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الأداء المؤسسي". في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة القدس المفتوحة، القدس، فلسطين.
26. المناصير، عمر عيسى (2013). "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية". رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، الأردن.
27. زرزور، عبد الحفيظ (2015). "دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة البنكية". (دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - الجزائر.
28. بالقاسم، محارب سعد سليمان (2017). "أثر الإفصاح عن الاستدامة علي إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان". رسالة دكتوراة، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
29. الفضلي، خالد زيدان عبد السلام والدوعاجي، فاطمة وثام بن مراد (2020). "أثر الإفصاحات المالية لتقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي". دراسة استكشافية على القطاع المصرفي الليبي، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، 2 (5).

30. محمد، عبد الله (2021). "أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي". (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان)، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعه الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
31. الزعبي، ناديا محمود (2016). "أثر خصائص مجلس الإدارة على أتعاب التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان". (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
32. الطراونة، هيا نشأت إبراهيم (2019). "أثر خصائص مجلس الإدارة والملكية الداخلية على جودة التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي". رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، عمان، الأردن.
33. اغنيم، مها محمد (2019). "أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح". دليل من الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
34. مسموح، باسل أمين شعيب (2018). "أثر هيكل الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين". رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
35. بن درويش، عدنان بن حيدر (2007). "حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة". اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان: 13.
36. بنك العراق المركزي (2017). "دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف العراقية". <https://www.imeib.com> (upload/upfile/ar/127.pdf/)

1. Alahdal, W., Alsamhi, M & Barakat, M. (2020). "The Effect of Ownership Structure on Company Performance". Evidence from Emerging Market: Studies in Economic and Business Relations, Vol. 1No1.
2. AlQudah, Alaa Mohammad, et al., (2019). "The impact of board of director's characterization on banks performance". Evidence From Jordan. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume 23, Issue 2, 2019.
3. Ali, R. (2010). "The legal environment for investment in Libya". Retrieved from http://www.mideastlaw.com/middle_eastern_laws_libya.html
4. Fama, E., and Jensen, M. (1983). "Separation of ownership and control". Journal of Law and Economics, 26, pp. 301-325. Phung, D. N., & Mishra, A. V. (2016). "Ownership structure and firm performance". Evidence from Vietnamese listed firms. Australian Economic Papers, 55(1), 63-98.
5. Rashid, M. M. (2020). "Ownership structure and firm performance". the mediating role of board characteristics. Corporate Governance. The International Journal of Business in Society. 20(4), 719-737.

6. Fazlazadeh, A., Hendi, A., & Mahboubi, K. (2011). The examination of the effect of ownership structure on firm performance in listed firms of Tehran stock exchange based on the type of the industry. *International Journal of Business and Management*, Vol.6, No.3, PP 249-261.
7. Thanatawee, Y. (2014). **"Institutional ownership and firm value in Thailand"**. *Asian Journal of Business and Accounting*, 7(2), 1-22.
8. Gong, Guangming and Shan, Hong (2017). **"The impact of ownership structure on firm performance"**. static "and dynamic panel data evidence from china's listed companie. *National Convention on Sports Science of China*, 01017.
9. Fadzilah, N.S.(2017).**"Board of Directors' Characteristics and Earnings Management of Family Owned companies"**. *International Journal of Accounting & Business Management*, Volume (5), Number (2), PP.68-83.